

وجهات نظر سريعة من الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات بشأن العمل القائم ما بين الدورات لاتفاقية المواد البلاستيكية

قامت الجلسة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية حول وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي (اتفاقية المواد البلاستيكية 4-INC) بتأسيس فريقين مخصصين مفتوحين الأعضاء من الخبراء، الفريق الأول حول الشؤون المالية والثاني حول المنتجات والمواد الكيميائية. سيلتقي أعضاء كل من فريق الخبراء الأول وفريق الخبراء الثاني ثلاث مرات من خلال الإنترنت، وذلك قبل الاجتماع بشكل شخصي والمقرر عقده في بانكوك في تايلاند ما بين 24-28 آب/أغسطس من عام 2024. سيقوم الرئيسان المشتركان بتجهيز وثيقة تجميعية قبل الاجتماع الشخصي، كما جرى [تقديم استبيان لمندوبي فريق الخبراء الثاني 2](#) ليتم استكماله قبل 25 تموز/يوليو من عام 2024.

ولكن للأسف، فسرت الأمانة العامة للجنة التفاوض الحكومية الدولية قرار الجلسة الرابعة في اللجنة فيما يتعلق بكون العمل ما بين الجلسات "مفتوحاً لمشاركة كافة أعضاء اللجنة" على أنه يعني استبعاد مشاركة المراقبين. بالإضافة إلى ذلك، لم تتحمل الأمانة العامة أي مسؤولية فيما يخص اشتراط تقديم إفصاح عن المصالح من قبل خبراء ترشحهم الدول الأعضاء أو خبراء آخرين تتم دعوتهم، حيث ذكرت الأمانة العامة أنهم لا يمتلكون صلاحية اتخاذ خطوات من شأنها ضمان عدم وجود تضارب في المصالح.

تحت الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (IPEN) الأعضاء على الدفع قديماً بجعل إجراءات لجنة التفاوض الحكومية الدولية أكثر انفتاحاً وضمن عدالة وشمولية مشاركة أصحاب الشأن وأصحاب الحق في كافة جوانب إجراءات لجنة التفاوض الحكومية الدولية، بما في ذلك عمل الخبراء. يجب أن تكون كافة القيود المرتبطة بمشاركة الجمهور مبررة بشكل صحيح ويجري تفسيرها بشكل صارم.

فيما يلي وجهات نظر الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات فيما يخص العمل ما بين الجلسات بشأن فريق الخبراء.

فريق الخبراء 1: الشؤون المالية

ستتشكل الرئاسة المشتركة لفريق الخبراء للشؤون المالية من قبل كل من السيدة كيت لينتس من أستراليا والسيد أوليفر بوانتشي من غانا، وسيملك الفريق التفويض من أجل:

"...وضع تحليل للمصادر المحتملة والوسائل التي يمكن حشدتها لتطبيق أهداف الصك، بما في ذلك خيارات من أجل وضع آلية مالية، ومواءمة التدفقات المالية، وتحفيز التمويل، وذلك كي تنظر فيها اللجنة باجتماعها الخامس".

وفيما يخص مصادر التمويل، فإنه يجب النظر في كافة المصادر، بما في ذلك فرض رسوم على إنتاج المواد البلاستيكية والبوليمرات. كما يمكن تعلم دروس من مجالات سياسات أخرى، مثل معاهدة التغير المناخي على سبيل المثال.

وأما بالنسبة لخيارات الآلية المالية، فإن الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات تعتقد أنه من المهم تأسيس "صندوق متعدد الأطراف للمواد البلاستيكية" أو مجموعة من الصناديق وذلك من خلال الصك الجديد، بحيث تقدم الدول الأعضاء وغيرها من مصادر التمويل مساهمات مالية بغية دعم تطبيق الاتفاقية. وسيكون هذا مشابهاً للصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال، والذي يتم تمويله من خلال المساهمات المقررة من قبل الأطراف.

وعلى الرغم من الإقرار بأن التلوث هو أزمة على مستوى الكوكب، إلا أنه لا يوجد تمويل مخصص لتطبيق تدابير الرقابة اللازمة. حيث يعاني قطاع المواد الكيميائية وإدارة النفايات في الوقت الحالي من نقص حاد بالتمويل. وبالرغم من التجديد الكبير الذي قدمه مرفق البيئة العالمية للفترة الممتدة ما بين عامي 2022-2026، إلا أن التمويل لا يزال يعتبر غير كافٍ لتغطية تنفيذ تطبيق المعاهدات البيئية متعددة الأطراف (MEAs) الراهنة.

ومن الأهمية بمكان أن العديد من الدول تسلط الضوء على الشروط المعقدة والتي تتطلب وقتاً طويلاً من أجل إمكانية الوصول إلى مرفق البيئة العالمية، وكذلك الحاجة إلى آلية يجري تكييفها حول الآليات الجديدة للتمويل. علاوة على ذلك، فإن أقل من واحد بالمائة من موارد مرفق البيئة العالمية يجري تخصيصها لأطراف فاعلة غير حكومية والمجتمع المدني. يمتلك مرفق البيئة العالمية مقاربة قائمة على المشاريع، بينما تتطلب مكافحة التلوث البلاستيكي مقاربة شاملة قائمة على البرامج، كما ظهر بنجاح بموجب الصندوق متعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال.

من شأن إنشاء صندوق متعدد الأطراف بتمويل كافٍ وقابل للتنبؤ ويمكن الوصول إليه ومستدام أن يكون شأنًا حاسماً لضمان التمويل اللازم لتطبيق اتفاقية المواد البلاستيكية. ستتطلب الأنشطة التمكينية الدعم المالي، على سبيل المثال من أجل تعزيز القدرات ورفع سوية الوعي. إن معالجة تأثيرات المواد الكيميائية السامة الموجودة في المواد البلاستيكية يستلزم تكاليف كبيرة فيما يخص الرعاية الصحية والبيئة. ولكن في المقابل، فإن تمويل التدابير اللازمة للسيطرة على التلوث البلاستيكي سيقابله وفورات جراء انخفاض تكاليف الرعاية الصحية والتكاليف البيئية.

يجب أن يضمن تأسيس صندوق مستقل ما يلي:

- توازناً ما بين الشمال/الجنوب فيما يتعلق بالحوكمة
- الحاجة إلى مساءلة المستفيدين بشأن كيفية صرف الأموال (الالتزام بمستويات الطموح التي يجب تحقيقها)
- أهلية أطراف المجتمع المدني ذات الصلة لتلقي التمويل ومشاركتهم في حوكمة الصندوق.
- اتفاقية ما بين الدول الأعضاء حول الميزانية العامة التي يجب تخصيصها لمكافحة التلوث البلاستيكي وحول مسار الجهود المالية التي هم على استعداد لتقديمها على المدى البعيد.

علاوة على ذلك، يجب أن تطبق الاتفاقية مبدأ الملوث هو من يدفع وذلك من خلال ضمان أن تتحمل قطاعات صناعة الوقود الأحفوري والمواد البتروكيميائية والمواد البلاستيكية التكاليف البيئية والصحية لأنشطتهم. يجب أن ينطبق ذلك أيضاً على التلوث قديم العهد، والتكاليف المرتبط بشكل مباشر بتطبيق الصك (مثل تكاليف بناء المؤسسات)، والتكاليف الصحية والبيئية الناجمة عن الأضرار المرتبطة بالمواد البلاستيكية. تتضمن مسودة الاتفاقية خياراً لتطبيق مبدأ الملوث هو من يدفع وذلك من خلال رسم عالمي للتلوث البلاستيكي يقوم منتجو البوليمرات البلاستيكية بدفعه ضمن ولايتها القضائية. يجب أن تضمن الاتفاقية أن يكون صرف التمويل الذي جرى جمعه من خلال مثل هذا الرسم موجهاً من أجل تطبيق الاتفاقية.

يجب أن يتوخى أعضاء لجنة التفاوض الحكومية الدولية الحذر فيما يخص وضع خطط مسؤولية المنتج الممتدة وتطبيقها بحيث تُعتبر شكلاً من أشكال تطبيق مبدأ الملوث هو من يدفع، لأنه من المرهق إدارة مثل تلك الخطط. علاوة على ذلك، حققت خطط مسؤولية المنتج الممتدة الحالية نجاحاً محدوداً للغاية فيما يخص زيادة معدلات الجمع وإعادة التدوير، وفي قطاعات محدودة جداً فحسب. بالإضافة إلى ذلك، فإن سياسات مسؤولية المنتج الممتدة الراهنة لا تمدد مسؤوليات المنتجين إلى ما وراء الحدود الوطنية، وهذا سيكون أمراً حاسماً ضمن سياق اتفاقية المواد البلاستيكية.

وفي حال قررت لجنة التفاوض الحكومية الدولية المضي قدماً في وضع أنظمة عالمية لمسؤولية المنتج الممتدة، فمن المهم أن تنتظر تلك اللجنة في قيود خطط مسؤولية المنتج الممتدة الراهنة. تدعم الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات التركيز على ضمان أن تضع الاتفاقية أهدافاً صارمة بشأن التقليل من إنتاج المواد البلاستيكية والقضاء على المواد الكيميائية البلاستيكية السامة وذلك عوضاً عن التركيز على تفويض كيفية تحقيق تلك الأهداف.

فريق الخبراء 2: المنتجات والمواد الكيميائية

ستضم رئاسة فريق المنتجات والمواد الكيميائية كلاً من السيد أكسل بوركمان من ألمانيا والسيدة غوين سيسيور من بالاو والسيد لؤي المختار من العراق، ولديها التفويض كي:

"...تحدد وتحلل مقاربات المعايير وخلاف المعايير فيما يخص المنتجات البلاستيكية والمواد الكيميائية المثيرة للقلق في المنتجات البلاستيكية، وتصميم المنتجات مع التركيز على إمكانية إعادة تدوير وإعادة استخدام المنتجات البلاستيكية، مع أخذ استخداماتها وتطبيقاتها في عين الاعتبار، وذلك كي تنتظر فيها اللجنة باجتماعها الخامس".

المقاربات المتعلقة بالمواد الكيميائية المثيرة للقلق

تتضمن المواد الكيميائية البلاستيكية المونومرات والبوليمرات والمواد المضافة والمواد المضافة بشكل غير مقصود. تُصنع معظم المواد البلاستيكية الكيميائية من الوقود الأحفوري الذي يتم تحويله إلى مواد عطرية وأليفينات، والتي يتم استخدامها لاحقاً لصناعة المونومرات والمواد المضافة والبوليمرات التي تتكون منها المواد البلاستيكية. لقد تم تحديد آلاف المواد الكيميائية البلاستيكية على أنها خطيرة (أي "مواد كيميائية مثيرة للقلق") وذلك بسبب تأثيراتها الضارة على صحة الإنسان والبيئة. ومن بين أكثر من ست عشرة ألف مادة كيميائية (Wagner et al 2024) مرتبطة بالمواد البلاستيكية، فإن أقل من واحد بالمائة منها (128 مادة) (BRS 2023) يخضع إلى ضوابط تنظيمية بموجب المعاهدات البيئية متعددة الأطراف الراهنة على امتداد كامل دورات حياتها.

تتطلب حماية صحة الإنسان والبيئة من المواد الكيميائية السامة تضمين المقاربات التالية:

- **قيود عالمية ملزمة قانوناً:** تنتقل المواد البلاستيكية عبر الحدود جزاء التجارة (على شكل مواد ومنتجات ونفايات) وكذلك على شكل قمامة، وتحمل معها مواد كيميائية سامة تنتشر على المستوى العالمي. لا يمكن الوقاية من التأثيرات السامة للمواد الكيميائية بواسطة تدابير وطنية فحسب.
- **قيود تجارية على المواد البلاستيكية السامة:** لا ينبغي للبلدان التي لا تفرض قيوداً على المواد الكيميائية الخطرة في المواد البلاستيكية، بسبب عدم كونها طرفاً في الاتفاقية أو لأنها تعتبر استخدام تلك المواد الكيميائية ضرورة في بلدها، أن يسمح لها بتجارة تلك المواد البلاستيكية على شكل مواد أو منتجات أو من أجل أن يتم التخلص منها.
- **مقاربة قائمة على المخاطر:** تنطلق المقاربة القائمة على المخاطر من افتراض أن المواد الكيميائية السامة خطيرة جداً ولا يمكن استخدامها بشكل آمن. فيموجب المقاربة القائمة على المخاطر، فإن سمية أي مادة كيميائية أمر كافٍ لفرض تدابير لحماية الصحة من أجل الوقاية من حصول أضرار صحية. وفي المقابل، تستند المقاربة القائمة على المجازفة إلى افتراض عفا عليه الزمن بأن هناك مستوى "آمن" للتعرض إلى المواد الكيميائية السامة يمكن استعماله. يفض هذا الافتراض الطرف عن الخصائص المسببة لاضطرابات الغدد الصماء وغيرها من التأثيرات السامة التي تحدث قبل الوصول إلى العتبة السمية. يجب تفادي المقاربة القائمة على المجازفة لأنها تتطلب تقييمات تحتاج إلى وقت طويل ومكلفة وغالباً ما تكون متحيزة؛ كما تتطلب تحليلات بشأن مسارات التعرض ومستوياته، والترشيح الكيميائي، ومقارنة المجازفة في مقابل الفوائد. وبالتالي، فإن المقاربة القائمة على المخاطر هي المقاربة الوحيدة التي تعد قابلة للتطبيق وتحمي الصحة أكثر من غيرها من المقاربات وذلك عند تناول المواد الكيميائية السامة في المواد البلاستيكية.
- **الضوابط التنظيمية لمجموعات المواد الكيميائية:** تبيّن الأدلة العلمية أن المواد الكيميائية الفردية من مجموعات مترابطة أو عائلة من المواد الكيميائية تظهر مخاطر متشابهة. حيث توضح الدروس من تجارب سابقة أهمية وضع تدابير رقابة على كامل الأصناف أو المجموعات المترابطة للمواد الكيميائية، عوضاً عن السماح للقطاع الصناعي باستبدال مادة كيميائية خطيرة معروفة بمواد أخرى تمتلك الخصائص ذاتها ولكنها خضعت لدراسات سلامة أقل أو لم تخضع لأي دراسة. فيموجب معاهدة ستوكهولم، جرى إدراج عدة مواد كيميائية على شكل مجموعات، مثل ثنائيات الفينيل متعددة الكلور والديوكسينات والفورونات والنفثالينات متعددة الكلور والبارفينات الكلورية قصيرة السلسلة وحمض السلفونيك البيروفلورو هكسان (PFHxS) وأملاحه والمركبات المرتبطة بـ (PFHxS) (UNEP and BRS 2023, BRS 2023).
- **التحديث بالمعرفة العلمية الراهنة:** يجب أن تضمن لجنة التفاوض الحكومية الدولية أن تكون الاتفاقية مرنة بحيث تُشرك المعرفة العلمية الناشئة والاحتياجات. يجب أن تحتوي الاتفاقية على ملحق يضم المواد الكيميائية، بما في ذلك المونومرات والبوليمرات التي يجب مراقبتها/ضبطها على امتداد دورة حياتها. يجب أن تستند القائمة على معايير من أجل تحديد أي المواد الكيميائية يجب القضاء عليها والتخلص التدريجي منها. كما يجب أن تتضمن قائمة أولية من المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق (راجع الأمثلة في الصفحتين 4-5).
- **مقاربة "لا بيانات، لا سوق":** لا يجب السماح إلا بالمواد الكيميائية التي جرى فحص سلامتها وتمتلك بيانات علمية متاحة حول السمية ليتم استخدامها في المواد البلاستيكية وتجارتها ما بين الأطراف وغير الأطراف.
- **مقاربة الشفافية وإمكانية التتبع:** يجب أن تكون المعلومات حول كافة المواد الكيميائية المستخدمة في إنتاج المواد البلاستيكية وكمكونات بلاستيكية متاحة بشكل علني ويتم الإفصاح عنها على امتداد سلسلة الإمداد، بما في ذلك للجهات المسؤولة عن إدارة النفايات وإعادة التدوير والمستهلكين، وذلك من خلال لصاقات تعريفية قائمة

على معايير عالمية وقواعد بيانات عالمية. تسمح مقاربات الشفافية بإجراء تحديد سريع للمواد الكيميائية الخطرة واستبدالها ببدائل أكثر أمناً.

- **مقاربات الرصد والإبلاغ:** يجب الإبلاغ عن أنواع المواد الكيميائية وكمياتها المستخدمة في دورات حياة المواد البلاستيكية، كما يجب الإبلاغ عن نتائج مراقبة الانبعاثات والإصدارات للمواد الكيميائية المستخدمة في معمل التصنيع بحيث تكون تلك التقارير متاحة للجمهور من خلال سجلات انبعاث ونقل الملوثات (PRTR).

البوليمرات هي مواد كيميائية أيضاً

أثناء مناقشة المواد الكيميائية البلاستيكية، فمن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن المونومرات والبوليمرات، والتي تعد اللبنة الأساسية للمواد الكيميائية، هي بالفعل مواد كيميائية. وبالتالي، يجب تناول المونومرات والبوليمرات المثيرة للقلق بموجب الأحكام لأن بعضاً منها:

- يعتبر ساماً (Groh et al 2023)
- يمكن أن يرشح المونومرات (على سبيل المثال الستيرين (NIH 2024)) وهو مادة مسرطنة يمكن أن تترشح من البولستيرين)
- يمكن أن تؤدي إلى تشكيل منتجات ثانوية سامة في مراحل معينة من دورة حياتها (على سبيل المثال، عند إحراق البولي فينيل كلوريد، تتشكل الديوكسينات (Zhang et al 2015))

إضافة إلى ذلك، ترتبط العديد من البوليمرات البلاستيكية بمخاوف أخرى تتجاوز السمية الكيميائية، مثل:

- الثبات – غالباً ما ترتبط البوليمرات البلاستيكية بالثبات، وهو سبب كافٍ بحد ذاته لإثارة القلق (Cousins et al. 2019)
- سمية الجسيمات – حيث يمكن للجسيمات أن تسبب التهابات أو الإجهادات المؤكسدة أو الانسدادات في الجسم (Prata et al. 2020). حيث تم تحديد ارتباط ما بين الجسيمات البلاستيكية التي تم العثور عليها في الشرايين المسدودة، على سبيل المثال، وما بين تزايد خطر حدوث سكتة قلبية (Marfella et al. 2024)
- تشكل غازات الدفيئة على امتداد دورة حياتها. وبالنسبة لبعض البوليمرات، تشكل غازات دفيئة ثابتة جداً في مراحل معينة من دورة حياتها (على سبيل المثال أثناء إحراق الفلوروبوليمرات (Huber et al. 2009))

وأخيراً، نود تسليط الضوء على أن نقص بيانات السلامة بشأن مادة كيميائية ما لا يعني أنه يمكن اعتبار تلك المادة على أنها آمنة. ففي يومنا هذا، لا يمكن تصنيف أي مادة كيميائية بلاستيكية على أنها آمنة (Wagner et al. 2024). لا توفر قائمة من المواد الكيميائية الإيجابية أو المسموح بها (أي مقارنة "القائمة البيضاء") مستوى كافٍ من الحماية وذلك لأسباب عدة (IPEN 2023)، ويشمل ذلك أن المواد الكيميائية التي تم تحديدها على أنها "مثير للقلق بشكل منخفض" في عمليات الجرد الحديثة، قد جرى تحديدها كذلك ليس لأنها آمنة، بل لتوفر بيانات خطر قليلة عنها أو عدم توفر بيانات نهائياً. وفي واقع الأمر، وبالنسبة إلى معظم (97%) المواد الكيميائية التي جرى تحديدها على أنها "مثيرة للقلق بشكل منخفض" في عمليات الجرد الحديثة، لم يتم الإبلاغ عن مستوى الأبحاث (BRS 2023)، أما بالنسبة للمواد الكيميائية المثيرة للقلق بشكل كبير، فقد جرى الإبلاغ عن كافة المواد الكيميائية على أنها تمتلك "مستويات عالية" من بيانات السمية.

المقاربات القائمة على المعايير وغير المعايير

لا يستخدم مصطلح "المقاربات القائمة على غير المعايير" بشكل شائع، وبالتالي، يمكن تفسيره بأكثر من طريقة. فقد يمكن تفسير المصطلح على أنه الإرشادات أو المسؤوليات التي لا تفوّض حدوداً أو مقاييس معينة بل إجراءات بشكل عام. ومن الممكن التمييز بين المقاربات المختلفة كما يلي:

- **المعايير الكمية:** وهي عبارة عن قيود محددة وقابلة للقياس عددياً على سبيل المثال "لا يجب أن يزيد تركيز DEHP عن 0.1 بالمائة من وزن أي منتج بلاستيكي"
- **المعايير النوعية:** وهي مقاييس وصفية تركز على الصفات أو الخصائص، على سبيل المثال "يجب أن تكون المواد البلاستيكية المستخدمة في تغليف الأغذية آمنة للاستخدام مع الأغذية".

وبالتالي، يكون تفسير المقاربات القائمة على غير المعايير على أن هذه المقاربة لا تضع حدوداً رقمية أو توصيفات نوعية. وبناء عليه، فإننا لا ندعم تبني مقاربة قائمة على غير المعايير لتكون الاستراتيجية الرئيسية في اتفاقية عالمية للمواد البلاستيكية والمواد الكيميائية. حيث تعد المقاربات القائمة على غير المعايير:

- غير مؤكدة وغير متسقة، مما قد يؤدي إلى إنفاذ غير متساوٍ
- تعتمد بشكل كبير على تقدير الجهات التنظيمية، مما قد يشكل تحدياً فيما يخص المساءلة والشفافية والهدف المتمثل في إنشاء فرص متكافئة لكافة الجهات الاقتصادية الفاعلة.

وبالتالي، يُوصى أن يركز فريق الخبراء بشكل أساسي على وضع مقاربات قائمة على المعايير للقيود الملزمة عالمياً وقانونياً. ومن الأرجح ألا تكون المقاربات القائمة على غير المعايير مناسبة كمقاييس مستقلة بحد ذاتها، حيث يمكن للفريق النظر في الحالات التي يكون من الأنسب فيها الدمج ما بين المقاربات القائمة على المعايير وعناصر من المقاربات القائمة على غير المعايير، وذلك من أجل تحسين حماية صحة الإنسان والبيئة.

المعايير المحتملة للمواد الكيميائية المثيرة للقلق

قد تتضمن المعايير لتنظيم المواد الكيميائية أن يتم إجراء تقييم في بادئ الأمر لمعرفة فيما إذا كانت (1) مواد كيميائية بلاستيكية، (2) تمتلك بيانات خطر متاحة، (3) تزيد القيود في وجه الدائرية أو تمتلك تأثيرات ضارة معروفة أو محتملة على صحة الإنسان والبيئة. بعد ذلك، يمكن تقييم البند الثالث وفقاً لمعايير فرعية محددة لتحديد المخاطر الكيميائية. يمكن تقييم المعايير كيميائياً (أي مقارنة بأرقام محددة)، أو نوعياً (أي وزن أمور مختلفة)، أو مزيج منهما.

تضمنت النقاشات أثناء الجلسة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية عدة مداخلات موجهة بالتحديد حول المعايير المتعلقة بالمواد الكيميائية المثيرة للقلق. وهي:

- [مداخلة الاتحاد الأوروبي](#) التي تضمنت مقترحاً لمحتوى غير شامل للملحقين (أ) و (ب)، بما في ذلك معايير وقائمة تضمن المواد الكيميائية المثيرة للقلق
- [مداخلة النرويج](#) بالنيابة عن النرويج وجزر كوك ورواندا، وتضمنت مقاربة لمعايير وقوائم من المواد الكيميائية المثيرة للقلق
- [مداخلة النرويج](#) بالنيابة عن النرويج وجزر كوك ورواندا، وتضمن ملحقاً بشأن المعايير وقوائم من المواد الكيميائية المثيرة للقلق

كما تم إجراء عمل ما بين الجلستين الثالثة والرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، بموجب [حوار تقني غير رسمي](#) قادتته المملكة المتحدة والبرازيل.

كان هناك توافق قوي ما بين المداخلات وكذلك في الحوار التقني غير الرسمي الذي سبقها حول عدد من المعايير. تتضمن المعايير التي جرى تسليط الضوء عليها في عدة مداخلات و/أو الحوار التقني غير الرسمي والتي تعد مناسبة لضبط المواد الكيميائية بموجب اتفاقية المواد البلاستيكية ما يلي:

- المواد المسرطنة والمواد المسببة للطفرات والمواد التي تعتبر سامة بالنسبة للتكاثر (CMR)
- المواد الثابتة والمتراكمة بيولوجياً والسامة (PBT)
- المواد شديدة الثبات وشديدة التراكم (vPvB)
- المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء
- المواد الثابتة المتحركة والسامة (PMT)
- المواد شديدة الثبات وشديدة التنقل (vPvM)
- سمية أحد أعضاء الجسم تحديداً (STOT)

وبالتالي، يمكن أن تشكل تلك المعايير نقطة انطلاق جيدة للمناقشات. وقد ذكرت المداخلات أيضاً عدة معايير ذات صلة أخرى يمكن أن تكون مناسبة ليجري تضمينها في النقاش، مثل المواد السامة للأعصاب والمواد السامة بالنسبة للمناعة.

القوائم المبدئية لمجموعات المواد الكيميائية

فيما يخص تحديد أي المواد الكيميائية ستكون مناسبة ليجري تقييمها لإدراجها في قائمة مبدئية، نود الإشارة إلى مجموعتين من الدول. حيث قام الاتحاد الأوروبي وكذلك النرويج وجزر وكوك ورواندا بتقديم مداخلات بشأن مجموعات من المواد الكيميائية ليتم النظر فيها بشأن قائمة مبدئية. كما سلطت المداخلات من النرويج وجزر كوك ورواندا وكذلك الاتحاد الأوروبي الضوء على مجموعات من المواد الكيميائية التي يمكن اعتبارها مناسبة لقائمة مبدئية. وتتضمن المجموعات:

- الفثالات
- ثنائيات الفينول
- الألكيلفينولات
- مثبطات اللهب
- المعادن ومركبات المعادن
- مثبتات الأشعة فوق البنفسجية
- المواد الألكيلية المشبعة بالفلور (PFAS)

تدعم الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات هذه المجموعات بصفحتها نقطة انطلاق جيدة للنقاش بشأن القوائم المبدئية. للحصول على مزيد من المعلومات حول المجموعات التي ستكون مناسبة، يمكنكم الاطلاع على نبذة الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات [السامة المسببة للمشاكل – القضاء على المواد الكيميائية البلاستيكية الضارة من خلال اتفاقية المواد البلاستيكية](#).

قابلية المنتجات البلاستيكية لتتم إعادة تدويرها وإعادة استخدامها

يتضمن التفويض قابلية المنتجات البلاستيكية لتتم إعادة تدويرها وإعادة استخدامها. ومن أجل زيادة الدائرية، بما في ذلك من خلال قابلية إعادة التدوير وإعادة الاستخدام، فمن الضروري أن:

- يتم النظر فقط في المواد البلاستيكية الخالية من المواد الكيميائية السامة ليجري إعادة استخدامها أو إعادة تعبئتها أو تحويلها لغرض آخر أو إعادة تدويرها. يجب أن يدرج المندوبون بموجب التدبير الرقابي هذا حظراً على كافة أشكال إعادة تدوير المنتجات البلاستيكية التي تحتوي على مواد كيميائية خطيرة، بما يشابه حظر معاهدة ستوكهولم لإعادة تدوير النفايات التي تحتوي على ملوثات عضوية ثابتة. (المادة 6(د)(iii))
- تمتلك المواد البلاستيكية البديلة، بما في ذلك المواد البلاستيكية العضوية، معايير السلامة ذاتها التي تمتلكها المواد البلاستيكية التقليدية.
- تضمن متطلبات الشفافية وقابلية الاقتناء، مثل الملصقات التعريفية والإبلاغ وجوازات سفر المنتجات، لضمان أن يتحمل قطاع صناعة المواد البلاستيكية مسؤولية الامتثال لهذه البنود ومن أجل تقييم مدى جدارة ادعاءاتهم حول منتجاتهم (على سبيل المثال المحتوى المعاد تدويره والدائرية، الخ..). كما تعد مثل هذه المتطلبات ضرورية كي يقوم أصحاب الشأن باتخاذ قرارات مستنيرة، بما في ذلك المستهلكون والجهات المسؤولة عن إعادة التدوير.

لقد فشلت عمليات إعادة تدوير المواد البلاستيكية على مدار عقود. ومن شأن التفويض بمستويات أعلى من المحتوى المعاد تدويره في المواد البلاستيكية أن يؤدي إلى زيادة التعرض وانبعاث مواد كيميائية سامة من المواد البلاستيكية، حيث أظهرت دراسات عديدة أن المواد البلاستيكية المعاد تدويرها تحتوي مواد كيميائية خطيرة وتقوم بإصدارها بالفعل. ففي واقع الأمر، تتواجد العديد من المواد الكيميائية السامة، بما في ذلك مواد محظورة على المستوى العالمي، في المواد البلاستيكية المعاد تدويرها (Brosché et al 2021). يجب تحديد "المواد البلاستيكية المعاد تدويرها الآمنة والسليمة بيئياً" على أنها تلك التي تغيب عنها المواد الكيميائية الخطرة وتمتلك القدرة على أن يتم اقتناء المحتوى الكيميائي للمواد البلاستيكية المستخدمة في إنتاجها.

لمزيد من المعلومات



من أجل مستقبل خالٍ من المواد السامة

[المواد السامة المسببة للمشاكل – القضاء على المواد الكيميائية البلاستيكية الضارة من خلال اتفاقية المواد البلاستيكية](#)
[أسئلة شائعة حول المواد البلاستيكية والمواد الكيميائية](#)
[تحسين التدابير من أجل حماية صحة الإنسان من المواد البلاستيكية](#)
[أنظمة الشفافية وقابلية الاقتناء للمواد البلاستيكية. اعتبارات خاصة بالتصميم والتطبيق العملي](#)
تجميع من نصوص مسودات بشأن الصك القانوني الملزم على المستوى الدولي بشأن التلوث البلاستيكي، بما في ذلك
ضمن البيئة البحرية (UNEP/PP/INC.5/4 ADVANCE)

المراجع

- Brosché et al. (2021)** Widespread chemical contamination of recycled plastic pellets globally. IPEN
- BRS (2023)** Global governance of plastics and associated chemicals. Secretariat of the Basel, Rotterdam and Stockholm Conventions, United Nations Environment Programme, Geneva. Karen Raubenheimer, Niko Urho.
- Cousins et al. (2019)** Why is high persistence alone a major cause of concern?, *Environmental Science: Processes & Impacts*, 21(5), 781-792.
- Groh et al. (2023)** Assessing and managing environmental hazards of polymers: historical development, science advances and policy options. *Environmental science: Processes and Impact*.
- Huber et al. (2009)** Emissions from incineration of fluoropolymer materials. NILU
- IPEN (2023)** Troubling Toxics. Eliminating Harmful Plastic Chemicals Through the Plastics Treaty. NIH Styrene Cas No. 100-42-5
- Marfella et al. (2024)**. Microplastics and nanoplastics in atheromas and cardiovascular events. *New England Journal of Medicine*, 390(10), 900-910.
- Prata et al. (2020). Environmental exposure to microplastics: An overview on possible human health effects. *Science of the total environment*, 702, 134455.
- United Nations Environment Programme and Secretariat of the Basel, Rotterdam and Stockholm Conventions (2023)**. Chemicals in plastics: a technical report. Geneva
- Zhang et al. (2015)** Dioxins and Polyvinylchloride in fires. *Waste Management & Research*, 33(7), 630-643.
- Wagner, M. et al. (2024)** State of the science on plastic chemicals - Identifying and addressing chemicals and polymers of concern, NTNU OPEN